الثانية ـ معركة التكليف، وان الطريق اصبحت معبّدة لتشكيل حكومة برئاسة المعراخ تضع حدّاً لحالة الشلل السياسي الناجم عن التعادل في ميزان القوى بين المعراخ والليكود. فغداة سقوط حكومة شامير، اعلن بيرس ان نتيجة التصويت تؤكد صحة ما ذهب اليه دائماً، وصحة المسار الذي قاده: «كنت أقول، دائماً، ان هناك أكثرية في الكنيست مؤيدة لعملية السلام؛ واليوم ثبتت صحة هذا القول على رؤوس الاشهاد» (دافار، ١٦/٤/١٩٩٠). وكتبت صحيفة «هآرتس» في افتتاحيتها، بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٠: «ان احدى القواعد غير المكتوبة في النظام الديمقراطي ـ البرلماني تفيد بأن الاكثرية التي أسقطت الحكومة عليها ان تشكل حكومة جديدة من بين صفوفها». ودعت الافتتاحية شامير والليكود الى الكفّ عن التعلّل بآمال البقاء في السلطة، من خلال اعادة ترميم حكومة الوحدة الوطنية، أو عبر الآمال باقامة حكومة ترتكز على ائتلاف مع الكتل الدينية وكتل اليمين المتطرف، والى التكيّف مع حقيقة ان كتلتي شاس وإغودات يسرائيل رفضتا التصويت لصالح حكومة شامير؛ ولذا، فان عليه الاستعداد للقيام بدور المعارضة (هآرتس، ١٨/٤/١٩٩٠).

لكن هذه التقديرات، المبنيّة على خارطة التحالفات التي أسقطت حكومة شامير، بدت متسرّعة، في ضوء المواقف التي أخذت تبرز خلال المشاورات التي بدأها الرئيس هيرتسوغ مع الكتل البرلمانية، بشأن المرشح الذي توصي به كل منها، لتشكيل الحكومة الجديدة؛ تلك المواقف التي خلطت اوراق التحالفات السياسية من جديد، وبشّرت باطالة الازمة، خلافاً لما كان متوقعاً.

بيرس فاز بالتكليف

وهكذا، فان ما بدا كأمر منطقي ومحتّم (فوز بيرس بالتكليف، ونجاحه في تشكيل حكومة برئاسته) لم يتحقق الاّ بشكل جزئي. فالمشاورات التي اجراها الرئيس الاسرائيلي، هيرتسوغ، مع ممثلي الكتل البرلمانية في الكنيست، لم تسفر، على الصعيد الحسابي، عن ترجيح كفّة بيرس على منافسه لتشكيل الحكومة، زعيم الليكود رئيس الحكومة الانتقالية شامير، حيث تعادل الاثنان في عدد الاصوات التي أيّدت كلاً منهما (**المصدر نفسه**، ٢١/٤/١٩٩٠). مع ذلك، قال الرئيس هيرتسوغ، في البيان الذي تلاه في ختام المشاورات التي قام بها، انه اتضح له، في تلك المشاورات والاستيضاحات التي اجراها، «ان عضو الكنيست، شمعون بيرس، هو الأوفر حظاً للفوز بتأييد الاكثرية في الكنيست». وعلّل هيرتسوغ قراره بتكليف بيرس بأنه لم يكن فقط جرّاء كون كتلة المعراخ (بعد هبوط عدد مقاعد كتلة الليكود في الكنيست من ٤٠ الى ٣٥ مقعداً، جرّاء انسحاب الوزير موداعي وأربعة أعضاء كنيست آخرين من الليكود، وتشكيلهم كتلة برلمانية مستقلة باسم «الكتلة من اجل احياء الفكر الصهيوني») اصبحت الكتلة الاكبر في الكنيست، بل، أيضاً، لاعتبار آخر له وزنه، هو حقيقة ان الكنيست «حجب الثقة، في الاسبوع الماضي، عن حكومة كانت تتبنّى خطاً سياسياً معيّناً؛ ولذا، فالمنطق السليم يقضي باعطاء الفرصة لخط سياسي آخر، خلاف ذلك الذي حُجبت عنه الثقة. وبناء عليه، فالحزب الذي قاد المواجهة لاسقاط الحكومة من حقه ان تتاح له الفرصة لكي يطرح طريقه السياسي على الكنيست، لكي يمنحه الثقة على أساسه» (**المصدر نفسه**).

وبعيداً من الجدل حول اعتبارات الرئيس هيرتسوغ التي سوّغ بها قراره، ومن التحفظات التي ساقها بعض قادة الليكود والمعلّقين السياسيين من تلك الاعتبارات، فان فوز بيرس في معركة التكليف، على أهميته، بسبب الوقع السايكولوجي له والزخم المحتمل ان يحدثه، لم يكن حاسماً بحيث يرغم الليكود على التسليم بالهزيمة. فقد نقل بعض المصادر الصحفية عن مقرّبين من شامير قولهم ان رئيس الحكومة، وفي ضوء التعادل الذي اسفرت عنه المنافسة على الفوز بالتكليف، مصمّم، على الرغم من قرار الرئيس هيرتسوغ، على بذل كل جهد لاحباط مهمة بيرس، مهما كان الثمن، وذلك لكي يحول دون تشكيل «حكومة قد تعرّض شعب اسرائيل وارض ـ اسرائيل للاخطار»، على حد تعبيره (**معاريف**، ٢١/٣/١٩٩٠).

وبالفعل، فاللهجة الواثقة التي تحدث بها بيرس، غداة نجاحه في اسقاط حكومة شامير، بدت، في ضوء التعادل في ميزان قوى التحالفات السياسية، الذي عكسته المشاورات الرئاسية، أقل